الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر الدراسات البيئية التنمية المستدامة

يوم دراسي حول:

القروض الإسلامية في البنوك الجزائرية بين الإيجابيات والتحول

يوم 21 نوفمبر 2023

الاسم واللقب	سناء العايب	صارة دريدي	كنزة ساحلي
الرتبة العلمية	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة محاضرة "أ"	أستاذة محاضرة أ
التخصص	مالية وبنوك	اقتصاد ومالية	نقود ومالية
الجامعة	الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية		جامعة قسنطينة 2
البريد الإلكتروني	laibsana89@gmail.com	dridiriheb@gmail.com	kenza_sahli88@yahoo.fr

عنوان المداخلة: آفاق الاعتماد على التمويل المصرفي لتحقيق التنمية المستدامة

الملخص: يوصف منهج التمويل المصرفي الإسلامي بأنه البديل الشرعي والأكثر قبولاً بين الأفراد لتمويل مشروعاتهم، وبذلك اكتسبت صيغ التمويل الإسلامي أهمية في دراسة منهجها والتعرف على طبيعتها وإمكانية تطبيقها. وذلك لما أثبتته من فعالية في مواجهة الأزمات المالية، وقد اتجه الغرب إلى تطبيقها لهذا السبب، كما شهدت انتشارا واسعا في الدول العربية على غرار دول الخليج والسودان. يأتي بحثنا للتعرف على أداة من أدوات التمويل الإسلامي وهي صيغ التمويل المصرفي وكيفية تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، صيغ التمويل المصرفي، التنمية المستدامة.

Abstract : The Islamic banking financing approach is considered a legitimate and most acceptable alternative among individuals to finance their projects. Thus, Islamic financing formulas have gained importance in studying their approach and identifying their nature and possibility of application. This is due to its proven effectiveness in confronting financial crises, and the West has tended to implement it for this reason, and it has also witnessed wide spread in Arab countries such as the Gulf countries and Sudan. Our research aims to identify one of the tools of Islamic finance, namely bank financing formulas, and how to achieve sustainable development in all its dimensions.

Key words: Islamic finance, bank financing formulas, sustainable development.

مقدمة:

عرفت التنمية المستدامة أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، خاصة مع انعقاد قمة البيئة والتنمية، وأصبحت تستحوذ على اهتمام متزايد من الدول والمنظمات الدولية والاقتصادية خلال قمة البيئة والتنمية عام 1992، وتم الرجوع للتأكيد على أهمية التنمية المستدامة في كل المجتمعات لما تحققه من العدالة الاجتماعية والنمو المستدام، فهي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمام بالمجالات البشرية وذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة في شتى أنحاء العالم آفاق 2023 الذي يدعو كافة الدول لوضع الميكانيزمات اللازمة لذلك، وتتجسد أبعاد التنمية المستدامة من خلال المشاريع الاستثمارية في شتى المجالات إلا أن الإشكال الذي يواجه هذه المشاريع هو البحث عن التمويل المستدام، وهو ما تضمنه المالية الإسلامية عبر مختلف آلياتها من أجل ضمان الغطاء المالي لكل جوانب التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي ذلك تم توظيف عامل الابتكار لطرح منتجات مالية إسلامية تحقق الهدف المذكور سابقا وعليه تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة عبر صيغ التمويل الإسلامي ؟

المحور الأول: التنمية المستدامة من المنظور التقليدي والإسلامي

المحور الثاني: صيغ المصارف الإسلامية لاستثمار الأموال الوقفية

المحور الأول: التنمية المستدامة و أبعادها و طرق تمويلها بين الفكر التقليدي و الإسلامي

إن التنمية ظاهرة متعددة الأبعاد، و قد تطور مفهومها عبر الزمن تماشيا مع الظروف المحيطة بها، هذه الأخيرة التي تؤثر على ابتكار طرق متنوعة لتمويلها وفقا للتوجهات الفكرية المختلفة.

أولا: تعاريف التنمية المستدامة بين التقليدي و الإسلامي

1. التنمية المستدامة من منظور تقليدي:

منذ عام 1987 برز مصطلح **التنمية المستدامة،** وبالتحديد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك **Our Common Future**) والتي كان يرأسها رئيسة الوزراء في النرويج سابقا (**Brundtland**)لذلك يذكر هذا التقرير في معظم الأدبيات باسمها (**WCED , 1987**)[1] ، وحسب هذا التقرير تم تعريفها على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[2]، ويعالج هذا التعريف موضوع الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي، كما يعالج فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد، غير أنه لم يذكر نوع هذه الحاجات وكيفية تلبية الجيل المستقبلي لها[3].

كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها: "مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأفراد والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم خصائص وسمات التنمية المستدامة والتي أعلن عنها في قمة ريو التي عقدت حول البيئة والتنمية المستدامة في عام 1992، ومن أهمها[5]: كونها **تنمية طويلة**

---

[1] عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص : 54.

[2] يحيى مسعودي، **اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص: 10.

[3] محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، 2011، ص: 51.

[4] زبير عياش، أميرة بن مخلوف، **الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، نوفمبر 2013، ص: 288.

[5] زبير عياش، أميرة بن مخلوف، **نفس المرجع السابق**، ص: 289.

المدى، باعتبارها تراعي تلبية الاحتياجات القادمة من الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى كونها **تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول**، حيث أن أولوياتها تتمثل في تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة الأفراد المادية والاجتماعية، كما أنها **تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية**، سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات، حيث أهنا تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، فضلا عن كونها تعد **تنمية متكاملة** تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، وكيفية جعل تلك العوامل تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

2. تعريف التنمية المستدامة من منظور إسلامي:

إن الباحثون في الاقتصاد الاسلامي و الفقهاء يرون أن التنمية ليست عملية الإنتاج و الاستثمار فقط، بل هي عملية كفاية الإنتاج و عدالة التوزيع، و إنها لا تقتصر على توفير الجانب المادي فيها بتلبية حاجيات الإنسان والمجتمع، بل تهتم بتحسين الظروف الاجتماعية و الإنسانية حتى في جوانبها الروحية بغية الوصول إلى إشباع الحاجات و تلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع إنساني وفق منهج الشريعة الإسلامية[6].

انطلاقا من هذا التعريف، يمكن القول أن التنمية من المنظور الإسلامي تؤكد ما تمَ التوصل إليه في الفكر الكلاسيكي التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة من تركيز على أربع أبعاد مكملة لبعضها البعض، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، الإنساني و البيئي، و يتجلى ذلك من خلال الآيات القرآنية التي تجسد هذه الآيات.

[6] السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، منقول من الموقع:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11131/1/essaid%20draji.pdf
2 مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد26، جوان 2010، ص:

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة بين التقليدي و الإسلامي

1- أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد، تتمثل في البعد الاقتصادي، البيئي و الاجتماعي، ونوضحها فيما يلي[7]:

- **البعد الاقتصادي:** تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الانساني بأفضل نوعية مثل: الطعام، المسكن، الصحة، التعليم ...الخ
- **البعد البيئي:** يركز البعد البيئي على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك، النمو السكاني، التلوث، أنماط الانتاج واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.
- **البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

2- أبعاد التنمية المستدامة من منظور إسلامي:

أشار الإسلام من خلال آيات قرآنية إلى الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة كما يلي[8]:

- **البعد الاقتصادي:** يجب استغلال الموارد بطريقة صحيحة، لأن عدم استغلالها بالطريقة المثلى يمثل اقتصاديا "**التخلف**"، ولقد عبر القرآن الكريم عن التخلف بمعناه السابق بتعبير «الكفر بنعمة الله»، فالكفر هو الستر والجحود وعدم الاعتراف، ووجود موارد رزق الله سبحانه العباد بها دون استغلالها أو استغلالها بشكل خاطئ يعتبر كفر بها، وعاقبة ذلك كما قرر القرآن الكريم المعيشة الضنك التي قوامها الفقر الجسدي والنفسي بالجوع والخوف، كما قال ربنا سبحانه وتعالى (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً

[3] محمد عبد الحليم عمر، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد418، ديسمبر2020، على الموقع:
https://www.aliqtisadalislami.net

يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُون) النحل 112.

- **البعد الاجتماعي:** للإسلام موقف متميز من البعد الاجتماعي مبني على أن المال مملوك لله حقيقة، وإنما جعله أمانة فى يد الإنسان واستخلفه فى إدارته والانتفاع به، وأن لله – المالك الأصلي للمال – حق فيه، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع يجب أن يؤديه المستخلف، كما قال ربنا سبحانه)وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) النور 33، ويقول عز من قائل(آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِير) الحديد 7.

ويتنوع حق الله عز وجل في المال الذي هو حق المجتمع إلى حقوق واجبة مثل الزكاة، وحقوق تطوعية مثل الصدقات الأخرى والوقف، إلى جانب رعاية حقوق أصحاب المصالح الأخرى.

- **البعد الإنساني:** العدالة بين الأجيال المختلفة، والتي يصورها **الإمام الماوردى** بقوله «لولا أن الثاني – الجيل التالي – يرتفق – ينتفع– بما أنشأه الأول حتى يصير مستغنياً لافتقر أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجونه من منازل السكن وأراضي الحرث، وفي ذلك من الإعواز وتعذر الإمكان ما لا خفاء فيه، فلذلك ما أرفق اللَّهَ تعالى خلقه باتساع الآمال إلا حتى عمر به الدنيا فعمّ صلاحها وصارت تنتقل بعمرانها إلى قرن بعد قرن، فيُتِمُّ الثاني ما أبقاه الأول من عمارتها، ويرمّم الثالث ما أحدثه الثاني من شعثها لتكون أحوالها على الأعصار ملتئمة، وأمورها على ممر الدهور منتظمة.
- **للبعد البيئي:** فتوجد مقررات إسلامية عديدة تعمل على حماية البيئة وعدم الإضرار بها، مثل النهى عن الإفساد في الأرض، حيث يقول ربنا سبحانه (وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِين) الأعراف 85، ويقول عز من قائل (وإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ (البقرة 205، إلى جانب وجود مقررات أخرى خاصة بالمحافظة على المياه والنظافة، ورعاية الحيوان، ونشر المساحات الخضراء، وتحريم الإسراف والتبذير الذى يؤدي إلى استنزاف الموارد فى غير فائدة، بل وصل الأمر إلى جعل العمل البسيط لحماية البيئة من شُعب الإيمان كما جاء فى قوله ﷺ « الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنْ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الْإِيمَانِ» رواه مسلم.

إذن فالتنمية المستدامة ارتقت لتتعدى بعدها الاقتصادي الذي يهدف إل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و بعدها الاجتماعي للتحسين من مستوى معيشة السكان، لتهتم بالبيئة بالموازاة مع العمل على بلوغ هذه الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، لما للمحافظة على البيئة من ضمان لحياة البشر

عامة من خلال الأخذ بعين الاعتبار لنصيب الأجيال المستقبلية مما تزخر به المعمورة، و هي صورة راقية جدًا أوصى بها الإسلام منذ عهود، و اجتهد المسلمون في البحث عن الطرق المشروعة لتمويل التنمية المستدامة، و من صور هذا التمويل: المصارف الاسلامية، إيرادات الوقف و الزكاة، و الصكوك الإسلامية.

ثالثا: مصادر التمويل الإسلامي للتنمية المستدامة

يوفر الاقتصاد الإسلامي آليات مختلفة لتمويل التنمية المستدامة، لما لها من خصائص لا تتعارض مع مصلحة المجتمع، بل تعمل آلياتها على مطابقة مشروعية المشروعات للقواعد و الأحكام الإسلامية، كما تدرج هذه الآليات هدف التكافل الاجتماعي ضمن أهدافها لخدمة المجتمع، دون إهمال مصادر التمويل التقليدية من صادرات و قروض و هبات و استثمار أجنبي.

1. تعريف التمويل الإسلامي:

هو العلم الذي يدرس مصادر الحصول على الأموال وتوظيفها واستثمارها بقصد الاسترباح أو التبرع بما يحقق منافع الفرد والمجتمع وعمارة الأرض في إطار الشريعة الإسلامية بقواعدها ومصادرها[9].

إذن التمويل الإسلامي هو مجموع الطرق المشروعة للحصول على الأموال للقيام بالمشاريع، أو تحقيق هذه الأخيرة بالطرق المشروعة لتحقيق التنمية المستدامة.

2. آليات التمويل الإسلامي للتنمية:

2-1- العمل المصرفي الإسلامي:

يعتبر العمل المصرفي الإسلامي أكثر كفاءة لاستثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحقيق التنمية البشرية و يسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، و بالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي و تنمية المجتمع، وهي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى لتحقيقها، بالإضافة لتنوع

---

[9] نوال عبد المنعم، **أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة و انعكاساته على الاقتصاديات العربية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد418 ربيع الآخر1442-نوفمبر ديسمبر2020، على الموقع:
https://www.aliqtisadalislami.net

صيغ هذا التمويل كالمضاربة و السلم و المزارعة والاستصناع و المغارسة وهي صيغ كفيلة بتمويل المشاريع عالية التكلفة.

2-2- الزكاة:

تقوم آلية الزكاة بدور كبير في تحقيق العدالة في توزيع و إعادة توزيع الدخل و الثروة بحيث أن أخذ الزكاة من أموال الأغنياء و رده للفقراء و المحتاجين يخلق توازن اجتماعي و اقتصادي، و هو ما تصبو إليه أهداف التنمية المستدامة.

2-3- الوقف:

يعد من مصادر التمويل التي يلجأ إليها الكثير من الدول العربية والإسلامية لتغطية العجز المالي بحيث يتم تخصيص ريعه في الكثير من المشروعات سواء الاقتصادية كالزراعة و إنشاء الطرق وتعبيدها وتوفير المياه الصالحة للشرب و إنجاز السكنات والصناعات الخفيفة أو مشروعات اجتماعية كبناء المساجد والمدارس ودور العلم ومراكز الرعاية الصحية، وهناك العديد من الشواهد التي تعبر عن منجزات الوقف عبر حقب مختلفة للحضارة الإسلامية، إذن يقوم الوقف بتمويل مختلف احتياجات التعليم في مختلف أطواره على اعتبار أنه من أهم المحاور الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، و خاصة التعليم العالي الذي يستدعى حشد مبالغ ضخمة نظرا لتعدد و اختلاف أوجه الإنفاق فيه من بنى تحتية وتجهيزات و شبكات افتراضية و كتب ومصاريف المخابر و البحث العلمي و مصاريف الإقامة من إيواء وإطعام و نقل وغيرها فضلا عن العدد الكبير للطلبة و الأساتذة و العمال الإداريين و التقنيين، و ما يترتب عن ذلك من تكاليف.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن التنمية من المنظور الإسلامي تؤكد ما تمَ التوصل إليه في الفكر الكلاسيكي التقليدي لمفهوم التنمية المستدامة من تركيز على أربع أبعاد مكملة لبعضها البعض، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، الإنساني و البيئي، و يتجلى ذلك من خلال الآيات القرآنية التي تجسد هذه الآيات، التي ارتقت لتتعدى بعدها الاقتصادي الذي يهدف إل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و بعدها الاجتماعي للتحسين من مستوى معيشة السكان، لتهتم بالبيئة و طرق المحافظة على نصيب الأجيال المستقبلية مما تزخر به المعمورة، و هي صورة راقية جدًا أوصى بها الإسلام منذ عهود، و اجتهد المسلمون في البحث عن الطرق المشروعة لتمويل التنمية المستدامة، و قد خلصوا لابتكار آليات تخص

الفكر الإسلامي مثل الصيرفة الإسلامية و الوقف، هذا الأخير الذي يمكن أن يقوم بتمويل مختلف احتياجات التعليم في مختلف أطواره على اعتبار أنه من أهم المحاور الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، و خاصة التعليم العالي الذي يستدعى حشد مبالغ ضخمة.

المحور الثاني: صيغ المصارف الإسلامية لاستثمار الأموال الوقفية

يعبر التمويل الإسلامي عن تقديم ثروة عينية أو نقدية على سبيل اللزوم او التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تبيحه الأحكام الشرعية. ومن وجهة نظرنا يمكن اعتماد الصيغ الإسلامية لتمويل مشاريع التنمية المحلية من خلال مورد آخر هو الوقف، حيث يعتبر هذا الأخير بكل أشكاله سيولة عاطلة إذا ما تم استغلاله بشكل أمثل، وعليه يجب توجيه الأنظار نحو هذا القطاع والعمل على استغلال الأملاك الوقفية بما يدر المنفعة على الجماعات المحلية، كما يمكن استثمار هذه العوائد من خلال المصارف الإسلامية التي بدورها توجهها لمشاريع تنموية تخدم المجتمع الفرد على حد سواء، باعتبار أن أهم خاصية للتنمية المحلية تنص على مراعاه الخصوصية في المجتمعات، والتمويل الإسلامية بصيغه يحقق ذلك، كما أن الوقف يحقق التكافل والتآزر الاجتماعي.

1- صيغة المضاربة والمشاركة:

يمكن القول أنَ الواقف لماله أن يشارك المصرف الإسلامي من خلال العين التي سيوقفها، و يشاركه المصرف بما يقدمه من تمويل لإقامة المشروع الوقفي، على أن يقوم المصرف بدور المضارب في استثمار المالين، ويكون توزيع الربح حسب الاتفاق بينهما، مع ضرورة أن تتضمن هذه الصيغة وعدا من المصرف ببيع حصته لجهة الوقف حسب شروط الاتفاق.

2- صيغة المرابحة:

مكن استغلال هذه صيغة من خلال تقديم طلب من طرف جهة الوقف إلى المصرف لشراء مستلزمات مع وعد بشرائها منه بعد استلامها من البائع الأول، و بعد تملك المصرف للمستلزمات يتم عقد شراء جديد بين الواقف و المصرف، على أن يكون الثمن في هذا العقد مؤجلا وعلى أقساط وأكبر من ثمن شراء المصرف لهذ المستلزمات، والفرق بين الثمنين متفق عليه مسبقا.

3- المشاركة المنتهية بالتمليك:

يمكن للمصرف ان يشارك أموال الوقف في مشروع استثماري ويتم الاتفاق على بيع المصرف لحصته لجهة الوقف تدريجيا أو دفعة واحدة حتى تصبح ملكا لها بالكامل.

4- صيغة الاستصناع:

يمكن الاستفادة من هذه الصيغة من خلال اتفاق بين الجهة الواقفة للعين و المصرف، على أن يقوم هذا الأخير بمشروع لاستثمار هذه العين، حيث تقدم جهة الوقف المواصفات المطلوبة في المشروع الاستثماري، و يقوم المصرف بتنفيذ الاستثمار بنفسه أو من خلال المناولة و يسلم في النهاية لجهة الوقف بعد تأكدها من مطابقته للشروط المطلوبة، على أن تقوم بدفع ثمن المشروع للمصرف على أقساط تحدد قيمتها و آجال استحقاقها وفقا للريع المتوقع لاستغلال هذا المشروع.

5-الإجارة:

تناسب صيغة الإجارة التشغيلية المشروعات الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر في الممتلكات الوقفية كالمعدات والآلات والأدوات؛ كأن يقوم مستثمر الوقف بإيجار محل لتشغيل آلات ومعدات تعد وقفا، حيث يستطيع صاحب المشروع أن يمارس فيه نشاطه دون إرهاق لميزانيته في حالة شراء المكان نقدا، ومن ثم انتفاع هذه المشروعات بالأصول الوقفية التي تم تشغيلها من خلال صيغة الإيجار للمحل، مما ساعد على توفير السيولة المالية التي كانت ستدفع ثمنا للأصول وشراء المحل، وبالتالي إمكانية صيانة العتاد الموقوف وتجديده وتحقيق أرباح وتشغيل يد عاملة.

6- المزارعة و المساقاة:

وتكون المزارعة في حالة الأرض البيضاء، حيث يقوم المصرف بالإنفاق على الأرض الزراعية وبيع إنتاجها، ويكون الربح بين الطرفين حسب التكلفة التي أنفقها المصرف.

أما المساقاة تكون في حالة الأرض المشجرة، حيث يمكن لناضر الوقف أن يطلب من المصرف تمويل رعاية الأشجار، والربح يكون حسب الاتفاق بين الطرفين.

خاتمة:

تعد التنمية المستدامة مشروع العصر الذي يهدف لتحقيق النماء في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولتمويل هذه المجالات اجتهد المسلمون في البحث عن الطرق المشروعة التي تحمي طرفي العقد وتخلو من الغرر والجهالة والضرر ولا يكتنفها ربا وفي ذلك تم الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي واعتمادها على حسب طبيعتها بما يخدم جميع مجالات التنمية المستدامة ، بالإضافة إلى الوقف الذي يمكن استعمال أمواله وفقا للصيغ الإسلامية السابقة الذكر وبالتالي التخلص من هذه السيولة العاطلة، وكذا إمكانية كونها آلية لتنشيط الاستثمار في الأموال الوقفية واستغلالها في المشاريع الاستثمارية لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

1. زبير عياش، أميرة بن مخلوف، **الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة في افريقيا من منظور الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، نوفمبر 2013.
2. السعيد دراجي، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، منقول من الموقع:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11131/1/essaid%20draji.pdf
3. عايد عبد الله العصيمي، **المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
4. محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، 2011.

محمد عبد الحليم عمر، التنمية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد418، ديسمبر2020، على الموقع: **https://www.aliqtisadalislami.net**

5. مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد26، جوان 2010.
6. نوال عبد المنعم، **أهمية التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة و انعكاساته على الاقتصاديات العربية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد418 ربيع الآخر1442-نوفمبر ديسمبر2020، على الموقع: **https://www.aliqtisadalislami.net**

7. يحيى مسعودي، **اشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.